بسم الله الرحمن الرحيم

دور الخطط الخمسية للتنمية في تعزيز الوحدة الوطنية

ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الوحدة الوطنية: ثوابت وقيم، الذي تنظمه

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

في الفترة من ١٠-١٢/١١/١٤٣٤هـ الموافق ١٦-١٧/٩/٢٠١٣م

إعداد

أ.د. صالح بن عبدالعزيز النصار

المستشار في وزارة الاقتصاد والتخطيط

تمهيد:

يعد مرور أكثر من (١٠٠) عام على بداية تأسيس المملكة العربية السعودية على يد المؤسس المغفور له الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود –رحمه الله–، وهي الآن في أوج حداثتها ونموها، مؤشرا ودلالة على النظرة الثاقبة للملك عبدالعزيز – رحمه الله– في أن الوحدة الوطنية هي أساس الاستقرار والبناء، وأن جمع شتات المجتمعات التي عاشت على الحروب والخلافات والفرقة والتمايز الطبقي والاجتماعي، في وطن واحد يقوم العدل والمساواة، وتقوده التنظيمات والتشريعات التي تقوم عليها المؤسسات المختلفة، ويعتمد على أيدي وسواعد أبنائه في جميع مناطقه ومدنه، لهو خير ما يؤسس لمجتمع متحضر، ودولة عصرية وقوية.

وتتميز الوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية برسوخ قاعدتها المتمثلة بوحدة الدين الإسلامي واللغة والتاريخ والثقافة والقيم والتقاليد الاجتماعية العربية المشتركة. والوحدة الوطنية من الموضوعات بالغة الأهمية التي ترعاها القيادة السامية على الدوام، ويعتز بها مواطنو المملكة، ولذا، فقد كانت، ولا تزال، أساس النجاح في نهضة البلاد الحديثة الكبرى. ومع تعدد عوامل الوحدة الوطنية، إلا أن العلاقة بين التطور الاقتصادي والاجتماعي من جهة، وبين تعزيز الوحدة الوطنية هي علاقة موضوعية ووثيقة ومهمة. فالوحدة الوطنية لها انعكاس مباشر على الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي وتوفر الأمن، والتي هي من الشروط الأساسية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وتتطلب الوحدة الوطنية بمفهومها الشامل الذي يقوم على اتحاد مجموعة من البشر في الدين والاقتصاد والاجتماع والتاريخ في وطن واحد، وتحت راية واحدة، التخطيط المتقدم لمقومات هذه الوحدة، بهدف الحفاظ عليها، وتعزيزها وتطويرها، لتكون منطلقا للنمو والتقدم في جميع المجالات التنموية سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية أم غيرها.

ومن هذا المنطلق، تعتمد المملكة العربية السعودية منهج التخطيط للتنمية لرسم مسيرتها التنموية وتحديد سياساتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار خطط خمسية شاملة تنطوي على دورين أساسيين متكاملين، الأول: توجيهي يعنى بأجهزة الدولة والقطاع العام، والثاني: تأشيري يعنى بالقطاع الخاص.

وتهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على دور الخطط الخمسية للتنمية التي تعدها وتشرف عليها وزارة الاقتصاد والتخطيط في تعزيز الوحدة الوطنية في المملكة

العربية السعودية، مع التركيز على خطة التنمية التاسعة التي تمثل مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي الممتدة عبر أربعة عقود خلت، وتعد الحلقة الثانية في منظومة مسار إستراتيجي للاقتصاد الوطني يمتد لخمسة عشر عاما قادمة.

أولا: الخطط الخمسية: مسار إستراتيجي لتحقيق الأهداف التنموية.

انطلقت مسيرة التخطيط التنموي في المملكة عام ١٣٩٠/٨٩هـ (١٩٦٩م) لتنمية واستنفار الطاقات البشرية والمادية المتاحة، واستثمارها لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي تمثلت في الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين واستكمال البنى الأساسية وتنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل الوطني، وتنمية الموارد البشرية، وتشجيع القطاع الخاص على الإسهام بدور فاعل في جهود التنمية.

وقد حققت خطط التنمية المتعاقبة إنجازات عديدة وملموسة خلال الواحد والأربعين عاماً الماضية مما شكل نقلة نوعية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بمعايير تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته القطاعية، والتوسع في حجم ونوعية الخدمات العامة التعليمية والصحية، والرعاية الاجتماعية، وتنمية الموارد المائية، وتطوير الإنتاج الصناعي والزراعي، والزيادة المطردة في حجم الصادرات غير النفطية وتعدد أنواعها، والتحسن المستمر في مؤشرات مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين، وتواصل خطط التنمية دعم هذه الإنجازات وترسيخها، مع الحرص على التعامل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات والمستجدات والظروف المرحلية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك العمل على تطوير منهجية التخطيط وقواعد المعلومات والبيانات المتخصصة والمتكاملة.

وتتميز تجربة التخطيط التنموي في المملكة بالمرونة والحرص على تطوير منهجية التخطيط وفقاً للظروف المرحلية والتطورات العلمية والتقنية المتلاحقة، فقد تم

تطوير ممارسات تخطيط التنمية من تخطيط المشاريع العامة وتنفيذها بصورة منفردة، إلى تخطيط البرامج التي تشمل مجموعات متسقة من المشاريع، ثم الانتقال إلى أسلوب التخطيط التأشيري لدعم جهود القطاع الخاص. وقد تطورت الممارسات التخطيطية في مر حلة لاقحة لتأخذ بمبدأ التخطيط الاستراتيجي الشامل، وا عطاء أهمية لتفاصيل السياسات والإجراءات الاقتصادية المتعلقة بقضايا وتوجهات مهمة مثل: التنمية المتوازنة بين المناطق، والتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والتنافسية.

وقد نجحت خطط التنمية الخمسية المتعاقبة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفرص العمل، وفي إقامة قاعدة واسعة من التجهيزات الأساسية المادية والمؤسسية التي أسهمت في تطوير الفعاليات الاقتصادية المختلفة واستخدام التقنية المتقدمة فيها، وفي تحقيق مستويات جيدة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والتي انعكست في التحسن السريع في مستويات المعيشة وفي التطور العمراني وزيادة المنتجات الوطنية.

وا ن من أبرز السمات المميزة لتجربة التخطيط التنموي بالمملكة اعتمادها منذ بدايتها على مبادئ اقتصاد السوق، وتشجيع القطاع الخاص على الإسهام بفاعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع أهمية الدور الريادي للقطاع الحكومي في المراحل المبكرة لهذه التجربة، إلا أن الزيادة في فاعلية دور القطاع الخاص قد أكدت على أهمية "التخطيط التأشيري" والتوسع التدريجي في الاعتماد عليه بالتكامل مع "التخطيط التوجيهي" والتخطيط الاستراتيجي للدولة.

وقد مثلت الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤)، النهج التنموي الذي اختطته المملكة لمسارها الاقتصادي والاجتماعي على المدى البعيد، وأولوياتها الاستراتيجية. فقد جسدت تلك الرؤية المشهد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمملكة حتى عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤). واستند إليها في صياغة الاستراتيجية طويلة المدى للاقتصاد السعودي، كما تم إعداد استراتيجيات قطاعية مثل: الاستراتيجية الوطنية للصناعة، والخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والاستراتيجية الوطنية للنقل، واستراتيجية الرعاية الصحية، والاستراتيجية الوطنية للإنماء

الاجتماعي، والاستراتيجية العمرانية الوطنية، واستراتيجية التوظيف السعودية.

وتعد خطة التنمية الثامنة ١٤٢٦/٢٥-١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للاقتصاد الوطني يمتد لعشرين عاماً قادمة، ويتضمن أربع خطط خمسيه متتابعة وهو ما يشكل في حد ذاته تطويراً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بالمملكة. وتمثلت أهم أهداف الخطة الثامنة فيما يلي:

- رفع مستوى المعيشة، وتحسين نوعية الحياة، وتوفير فرص العمل للمواطنين، وذلك من خلال تسريع عملية التنمية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، والتوسع الكمي والنوعي في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.
- تنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها، وزيادة مشاركتها، لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني.
- تنويع القاعدة الاقتصادية مع التركيز على المجالات الواعدة مثل الصناعات التحويلية، خاصة الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ومشتقاتها، وصناعة التعدين والسياحة وتقنية المعلومات.
- تحسين إنتاجية الاقتصاد الوطني، وتعزيز قدراته التنافسية، وتهيئته للتعامل بمرونة وكفاءة أكبر مع المتغير ات والمستجدات الاقتصادية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.
- زيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وتضييق الفجوة التنموية فيما بينها.
- تطوير منظومة العلوم والتقنية، والاهتمام بالمعلوماتية، ودعم وتشجيع البحث العلمي والتطور التقني لتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، ومواكبة التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

ثانيا: الخطة الخمسية التاسعة، ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية.

انطلقت خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤) في غاياتها، كما في خطط التنمية السابقة، من مرجعيات أساسية تضمنها النظام الأساسي للحكم ونصت عليها توجهات الدولة وثوابتها والمتمثلة في: الإسهام في بناء حضارة إنسانية في إطار القيم الإسلامية السمحة بِمـ ُ ثُلِـهـ َ ا الأخلاقية الرفيعة، وترسيخ أسس الدولة وهويتها وا إرثها العربي والإسلامي، والمحافظة على الأمن الوطني الشامل، وتعزيز الوحدة الوطنية ودعم مقوماتها، وضمان حقوق الإنسان، والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز رسالة الأسرة في المجتمع، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة. وتستند هذه الخطة في صياغة توجهاتها على الرؤية المستقبلية بعيدة المدى للمملكة حسبما عبّـر عنها في الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني حتى عام ١٤٤٦/٤٥هـ (٢٠٢٤) من جهة، وعلى ما حققته خطة التنمية الثامنة من تقدم في هذا المجال من جهة أخرى.

وتستند خطة التنمية التاسعة ١٤٣٢/٣١-١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤) في توجهاتها إلى أهدافها العامة التي اشتملت على تسريع عملية التنمية وترسيخ استدامتها، وتحقيق تنمية متوازنة بين مناطق المملكة، والاستمرار في تحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بنوعية حياتهم، والعناية بالفئات المحتاجة من أفراد المجتمع، وتقليص معدلات البطالة والوصول بها إلى أدنى مستوى ممكن. وشملت هذه الأهداف كذلك تنمية القوى البشرية الوطنية ورفع كفاءتها، وتعزيز إسهامات القطاع الخاص في عملية التنمية، ودعم التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، ورفع معدلات نمو الاقتصاد السعودي وكفاءة أدائه، وتحسين قدراته التنافسية في ظل مستجدات الواقع

العالمي الذي تسوده اتجاهات العولمة وتشتد فيه المنافسة القائمة على المنجزات في حقول العلوم والتقنية. وتتبنى الخطة ثلاثة عشر هدفاً عاماً على النحو التالي:

١-المحافظة على التعاليم والقيم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية، والأمن الوطني الشامل، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية.

٢-الاستمرار في تطوير المشاعر المقدسة، والخدمات المقدمة إلى الحجاج والمعتمرين والزوار بما يكفل أداء الشعائر بيسر وسهولة.

٣-تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وذلك من خلال تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

٤-تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥-تعزيز التنمية البشرية وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات، وتمكينهم من الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة، وتوفير مستوى لائق من الخدمات الصحية.

٦-رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين.

٧-تنويع القاعدة الاقتصادية أفقياً ورأسياً، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتعزيز قدراته التنافسية، وتعظيم العائد من ميزاته النسبية.

٨-التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات.

٩-تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوسيع مجالات الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)، ومجالات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

١٠- تنمية الموارد الطبيعية – وبخاصة الموارد المائية – والمحافظة عليها، وترشيد استخدامها، وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة.

١١- مواصلة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي وتطوير الأنظمة ذات العلاقة برفع الكفاية وتحسين الأداء والعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني في تطوير أنشطتها الإنمائية.

١٢- تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى، وتطوير علاقات المملكة بالدول الإسلامية والدول الصديقة.

١٣- تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه.

ثالثا: تحقيق الأهداف التنموية للألفية لتعزيز الوحدة الوطنية:

صدر "إعلان الألفية"، عن مؤتمر القمة الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في عام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠) تحت شعار "دور الأمم المتحدة في القرن الواحد والعشرين"، وشارك فيه ١٤٧ رئيس دولة وحكومة. حيث أكد الإعلان تعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تحقيق رؤية يكون فيها العالم أقل فقراً وجوعاً ومرضاً، من خلال تبني رعاية صحية أفضل للأمهات والأطفال الرضع، وتعميم التعليم في المراحل الأولية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وا يجاد بيئة صحية لجميع المواطنين، والعمل من أجل تطوير شراكة تنموية عالمية فاعلة . وفي خطوة أخرى على طريق تحقيق التطلعات تم

لاحقاً تطوير نظام للرصد يستخدم في متابعة التقدم الذي تم إحرازه في التنفيذ من خلال تحقيق مجموعة من ثمانية أهداف عامة تُعرف بـ "الأهداف التنموية للألفية"، وهي:

١. القضاء على الفقر المدقع والجوع.
٢. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
٣. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
٤. تخفيض معدل وفيات الأطفال.
٥. تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات).
٦. مكافحة فيروس مرض نقص المناعة البشري المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى.
٧. ضمان الاستدامة البيئية.
٨. تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

وينبثق من هذه الأهداف العامة أهداف محددة بلغ مجموعها ٢١ هدفاً محدداً يستهدف تحقيقها بحلول عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م). وُضِع لكل هدف محدد عدد من المؤشرات لرصد مسار التنفيذ وقياس مدى التقدم المحرز في تحقيقها، بلغ مجموعها ٥٨ مؤشراً .

وبصفة عامة، يتركز الإطار العام للألفية حول هدف تخفيض الفقر من خلال نظرة اقتصادية اجتماعية تكاملية واسعة تأخذ في الحسبان كامل الأبعاد التنموية من رفع مستوى دخل الفئات الفقيرة إلى تحسين الأوضاع التعليمية والصحية والبيئية وإزالة الفوارق بين الجنسين في هذه المجالات، وتطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية.

وفي هذا الإطار يأتي نهج المملكة العربية السعودية في تناول الأهداف التنموية للألفية مواكباً للخطاب التنمو ي الوطني، وتشكل خطتا التنمية الثامنة والتاسعة للمملكة حجر الزاوية لمساعي تحقيق هذه الأهداف، حيث تُعنى الخطتين بالعمل على ترسيخ هذا التوجه، ليس فقط من خلال وضوح الرؤية الاستراتيجية وحشد الجهود البشرية والمالية وتركيزها من أجل تحقيق الأهداف التنموية، بل لأنها تجسد في بعض أبعادها التوافق والشراكة ما بين الجهدين الوطني والعالمي من أجل عالم تتحقق فيه أركان السلام والأمن والتنمية في إطار الأهداف التنموية للألفية.

وقد استندت خطتا التنمية الثامنة والتاسعة إلى مجموعة متكاملة من الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية التي تلبي الاحتياجات التنموية للمملكة وتتوافق مع الأهداف التنموية للألفية. فقد ركزت الخطتين على مجموعة من الأولويات، تضمنت، رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة، وتكثيف الجهود لتقليص معدلات الفقر، وتعزيز التنمية البشرية، وتوفير فرص العمل للمواطنين، والتوسع الكمي والنوعي في الخدمات التعليمية والتدريبية والصحية والاجتماعية والبلدية والسكنية وخدمات المياه والصرف الصحي وضمان وصولها إلى جميع مناطق المملكة ولجميع أفراد المجتمع. كما أولت خطتي التنمية الثامنة والتاسعة أولوية إلى تهيئة البيئة المواتية لتحقيق التنمية للمستدامة، وأعطت اهتماماً خاصاً بزيادة مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وتعضيد رسالة الأسرة في المجتمع من خلال تطوير قدرات المرأة السعودية وا ٍزالة المعوقات أمام توسيع مشاركتها.

ويتبين من متابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية أن المملكة العربية السعودية قد تجاوزت السقوف المعتمدة لإنجاز العديد من الأهداف المحددة، كما أنها على طريق

تحقيق عدد آخر منها قبل المواعيد المقترحة حسبما توضحه معدلات النمو الحالية ومؤشراته.

ومن المهم في هذا المجال التأكيد أن اهتمام المملكة في تقليص الفقر والحرمان، بأشكالهما وأبعادهما المتنوعة لا ينحصر في دعم التنفيذ المباشر للأهداف التنموية للألفية، حيث تمتد المعالجات إلى جميع مفاصل المجتمع والتنمية في المملكة لضمان تشكيل بيئة شراكة بين المجتمع والدولة (من خلال إسناد منظمات المجتمع المدني) تمكن من تحقيق أوسع وأفضل البرامج لتطوير نوعية الحياة وتقليص الفقر والحرمان ولمواجهة الاحتياجات المستجدة. ومن أبرز المعالجات المعتمدة في المملكة، التوسع النوعي والكمي في توفير شبكات الآمان الاجتماعية لفئات المجتمع المختلفة، وبما يمكن من معالجة تداعيات الفقر والحرمان بشكل ملموس وحازم ومؤدياً إلى القضاء على هذه الحالات. وتأتي حزمة الأوامر الملكية التي صدرت في عام ١٤٣٢هـ (٢٠١١) لتبرز الأولوية المعطاة لترسيخ وتطوير الدعم المتكامل لهذه الفئات، حيث ساهمت هذه الأوامر السامية في تعزيز الدعم المالي، لتطوير وتوسيع: آليات الضمان الاجتماعي، والبرامج المساندة للمحتاجين، وخدمات الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات من مختلف الفئات، والتوسع في البرامج الصحية ودعم مؤسساتها، ودعم تمويل الإسكان للمواطنين، والدعم للجمعيات الخيرية والتعاونية والجمعيات المهنية المتخصصة، ودعم الأندية الأدبية والرياضية، والتوسع في التحاق أبناء الأسر المحتاجة بالجامعات، ودعم البرامج المساندة للطلبة المحتاجين، ومعالجة غلاء المعيشة، وتقديم المعونة المالية للمتعطلين، ودعم توظيف الشباب، إضافة إلى دعم التوسع في فرص العمل المتاحة للمتعطلين.

ويمكن اعتبار هذه الحزمة من الأوامر الملكية نقلة نوعية على طريق توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وكخطوة حازمة نحو القضاء على الفقر والحرمان، وهي من المقومات الرئيسة لتعزيز الوحدة الوطنية.

الخاتمة:

يعكس التطور في مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية النجاح الذي حققته خطط التنمية في هذا المجال. فقد حققت المملكة إنجازات مهمة في توفير الخدمات العامة، وفي مقدمتها التعليم، والصحة،و الإسكان، وبناء مرافق الخدمات الحيوية كالكهرباء والمياه والطرق والاتصالات. الأمر الذي ساعد كثيراً في رفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين نوعية حياتهم، وانعكاس ذلك على نظرتهم الإيجابية لأنفسهم وللوطن الذي يعيشون فيه.

وفي إشارة إلى مدى التطور في مؤشرات التنمية بالمملكة، جاءت المملكة في المرتبة التاسعةعالمياً لمؤشر الاستقرار الاقتصادي لعام١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)، متقدمة بذلك على العديد من الدول النامية وبعض الدول المتقدمة اقتصادياً ، في إشارة واضحة إلى الاستقرار الاقتصادي الذي تنعم به المملكة والذي يشكل عامل قوة أساسي لها في ظل بيئة مالية قوية راسخة، وبيئة مستقرة اجتماعياً وامنيا. وتوضح المؤشرات الاقتصادية أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة قد ارتفع بنسبة (٣,٤%) خلال خطة التنمية الثامنة في المتوسط سنويا، كما استمر التحسن خلال العامين الأولين من خطة التنمية التاسعة محققا معدل نمو بلغ نحو (٦,١%) في المتوسط، مما كان له أثر واضح على ارتفاع متوسط نصيب المواطن من الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٤٣,٩ ألف ريال في عام (٢٠٠٤م) إلى نحو ٤٨,٩ ألف ريال في عام (٢٠١١م) وذلك بمعدل نمو بلغ نحو (١١,٤%) خلال تلك الفترة وهو ما يعكس اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين على رفع مستوى معيشة المواطنين.

إن من فضل الله عز وجل على هذه البلاد أن جعل وحدة ترابها الذي يضم أطهر البقاع على وجه الأرض، شاهدا على وحدة شعبها الذي يتحد مع قيادته في تطوير هذا البلد وتنميته.وا إن شواهد التنمية حاضرة في كل أرجاء المملكة العربية السعودية، ويعد الإنسان السعودي محور هذه التنمية.وا إليه تتوجه كل أهداف الخطط والإستراتيجيات التنموية.

اوإن أية مراجعة موضوعية لوثيقة خطة التنمية التاسعة تؤكد شمولها لكافة الموضوعات والمؤشرات التنموية المذكورة في هذه الورقة. على أن الأكثر أهمية في موضوع علاقة هذه المؤشرات بتعزيز الوحدة الوطنية هو تقدير المواطن السعودي لهذه المنجزات، والعمل على تحقيق أهدافها، والمحافظة على مكتسباتها.

والله الموفق